مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 749- 768

استراتيجية الإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الإفريقي: السياقات والمضامين

The European Union's three -dimensional strategy Toward the Sahel: contexts and implications

تاريخ الإرسال: 2020/09/29 تاريخ القبول: 2021/01/05

سفيان منصوري
جامعة بومرداس- الجزائر
s.mansouri@univ-boumerdes.dz
سامي بخوش *
مخبر الأمن في منطقة المتوسط
جامعة باتنة1 - الجزائر
Sami.bekhouche@univ-batna.dz

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على استراتيجيةالإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد والقائمة على البعد الأمني، التنموي والدبلوماسي حيال منطقة الساحل الإفريقي هذه المنطقة والتي تعتبر منطقة حيوية بالنسبة للإتحاد الأوروبي لكل ما توفره من موارد طاقوية وإستراتيجية. سيرتكز مقالنا على عملية تفسير أهم المحددات التي صاغ من خلالها الإتحاد الأوروبي إستراتيجيته هذه تجاه منطقة الساحل الإفريقي، تتمحور اشكالية المقال حول مدى استطاعة الإتحاد الأوروبي بناء إستراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على الأمن، التنمية والدبلوماسية الرشيدة تجاه منطقة الساحل الإفريقي؟. كما إنطلقنا من فرضية رئيسة مفادها؛ تعتبر استراتيجية الإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد سياسة جديدة يتمكن من خلالها الإتحاد الأوروبي من إسترجاع نفوده في منطقة الساحل. توصلنا في الأخير إلى نتيجة اساسية مفادها أن استراتيجيةالإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد في الساحل الإفريقي تعبر بصورة دقيقة عن الإرادة القوية للإتحاد الأوروبي لاسترجاع نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل تزايد التكالب الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الاوروبي؛ الساحل الافريقي؛ الأمن والتنمية؛ الدبلوماسية الرشيدة.

Abstract:

This article aims to shed light on the three-dimensional strategy of the European Union based on the security,development and diplomatic dimension towards the Sahel region of this region, which is considered vital for the European Union for all

* - المُؤلِف المُراسل.

the energy and strategic resources it provides. Our article will focus on addressing the most important determinants through which the European Union formulated its strategy towards the Sahel region, and we will also address the implications of this strategy, which is based on the link between security, development and rational diplomacy in the Sahel region.

Keywords: *European Union; African Sahel; Security and Development; Responsible Diplomacy.*

مقدمة:

لا مراء في أن الإتحاد الأوروبي أعطى عناية فائقة لمسألة استرجاع نفوذه في مستعمراته السابقة - منطقة الساحل الإفريقي-، مسترشدا في تحركه هذا على امتداد التحولات التي اعترت سياسته الأمنية والخارجية برمتهما. وفي الواقع، فإن وعي الإتحادالأوروبي بأهمية وجوده في المنطقة يكشف بالدرجة الأولى، عن إدراكه لمركزية الساحل الإفريقي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة. فكثيرا ما تحول هذا الجزء من العالم إلى منطقة رمادية Zone Grise أي مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية.

ومن ثم فإن الإتحاد الأوروبي- فرنسا- الذي يبني منظوره للعلاقات الدولية على نبذ هذه القوى، شعر بأنه لا مناص له، من طبع حضوره في الساحل الإفريقي بطابع خاص يميزه عن باقي القوى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين. أضِفْ إلى ذلك، فإن هذا الحضور "المتميز" ضروري لتدعيم مصالحه المكثفة مع دول الساحل الإفريقي. فهذه الضرورة المصلحية فرضت على الإتحاد الأوروبي وفرنسا، استمرار شحذ وسائلهما، للاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي يوفرها الساحل الإفريقي.

في هذا السياق يمكن القول أن الحضور الأوروبي، في هذه المنطقة هو محاولة لتحقيق هدفين رئيسين؛ يسعى الأول إلى تقديم الإتحاد الأوروبي وفرنسا كمخاطبين، لابد منهما، يتوافرا على ذاتية مستقلة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المنبعثة من منطقة الساحل الإفريقي ويحققان التنمية في هذه المنطقة. أما الثاني فيستهدف البحث عن وضعية إستراتيجية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيطية. بناء على هذا سيتمحور بحثنا حول الإشكالية الأتية:

إلى أي مدى أستطاع الإتحاد الأوروبي بناء استراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على الأمن والتنمية والدبلوماسية الرشيدة تجاه منطقة الساحل الإفريقي؟

كما سينطلق بحثنا هذا من فرضية رئيسة مفادها: تعتبر إستراتيجية الإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد سياسة جديدة يتمكن من خلالها الإتحاد الأوروبي من إسترجاع نفوذه في منطقة الساحل الإفريقي.

تتبنى هذه الدراسة منهجية تقوم التكامل المنهجي وذلك؛ بالجمع والمزاوجة بين العديد من الاقتراب والنظريات والمناهج والمتمثلة في؛اقتراب تحليل النظم؛ وذلك انطلاقا من النظر إلى استراتيجية الإتحاد الأوروبي كنظام ومن ثم، فإن قراراتها تتأثر بالبيئة المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بها ويسهل هذا الاقتراب عملية البحث في نوعية العلاقة بين استراتيجية الإتحاد الأوروبي ومختلف التحولات الحاصة في الساحل الإفريقي. ونظرية الدور؛ التي استخدمت في تحليل تصورات وأهداف وآليات الدور الأوروبي حيال منطقة الساحل الإفريقي. كما تمت الاستعانة والمزاوجة بين المقاربة ما بعد الكولونيالية والمقاربة النيو مؤسساتية؛ في تفسير وتتبع الجوانب التاريخية المختلفة للإتحاد الأوروبي كقوة استعمارية في منطقة الساحل الإفريقي وكيفية قيام الإتحاد الأوروبي باستخدام العلاقات الكولونيالية التي تربطها بدول الساحل الإفريقي في إعادة إحياء مجده وتعزيز نفوذه في هذه الدول عن طريق صياغة ترتيبات أمنية واقتصادية وسياسية . ولتفكيك شفرات الإشكالية وكذا الفرضية إنتهجنا الخطة الأتية:

المحور الأول: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الاستراتيجي الأوروبي.

المحور الثاني: مضمون إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

المحور الثالث: طرق وآليات تنفيذ إستراتيجيةالإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد في الساحل الإفريقي.

<u>المحور الأول: منطقة الساحل الإفريقي في المنظور الاستراتيجي الأوروبي</u>

اعتمد الإتحاد الأوروبي على أربعة محددات استراتيجية في عملية بلورة إستراتيجيته الموجهة خصيصا لمنطقة الساحل الإفريقي والمتمثلة فيما يلي؛

أولا- المحدد التاريخي الكولونيالي:

يعتبر العامل أو المحدد التاريخي من أهم المنطلقات الفكرية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي قصد بلورة استراتيجيته الموجهة إلى الساحل الإفريقي. فمن الناحية التاريخية والحضارية تعد إفريقيا قارة جماعية ومتنوعة Continent Pluriel Et Divers، منفجرة من ناحية المواريث الثقافية Héritages Culturels، كذلك هو الأمر بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي التي تزخر بثقل تاريخي وحضاري كبير، فلقد شكلت ملتقى لأهم الحضارات البشرية، منذ العصور القديمة، كما أنها تزخر بموروث ثقافي ولغوي عريق[1]. كما تعتبر كذلك إفريقيا بصورة عامة ومنطقة الساحل بصورة خاصة الفناء الخلفي لدول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنساس، ففي خطاب له عبّر الرئيس الفرنسي السابق"فرانسوا ميتران" أنه بدون قارة إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخا في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا والدول الأوروبية كلها، ومنطقة نفوذها التاريخية[2].

فدول الساحل الإفريقي التي كانت ولا زالت تعتبر مستعمرات أوروبية سابقة تمثل الإرث التاريخي لأوروبا، حيث نجد أنها مازالت تحمل في كيانها مخلفات الامتداد الأوروبي، ويتجلى هذا في الامتداد الحدودي وسوسيو لغوي Sociolinguistique، التي عملت ولا تزال تعمل أوروبا على ترسيخه، فهذه الامتدادات ساعدت الكيان الاستعماري الأوروبي على تغذية مختلف التناقضات القبلية والإثنية من خلال سياسة فرق تسد، أو من خلال تفضيل جماعة إثنية على آخرى، وإعطائها نصيبا أكبر في الحكم والسلطة. كما عمل الاستعمار الأوروبي على تقسيم الأقليات بطريقة تعسفية مهملا بذلك الجانب الأنثروبولوجي للأقليات الإثنية الإفريقية، وكان الهدف من كل هذا تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الإفريقية والساحلية[3].

ثانيا- المحدد الجيواستراتيجي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي نقطة إلتقاء بين القارة الإفريقية والأسيوية، فهي تمثل نقطة هامة من حيث موقعها الجغرافي، وهذا انطلاقا من امتداده الكبير من غرب إفريقيا حتى شرقها -السودان- فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي، بهذا يعتبر الساحل الإفريقي فضاء جيوسياسي لا يمكن التخلي عنه. كما

تعد منطقة الساحل الإفريقي رقعة جغرافية بالغة الحساسية لإقامة القواعد العسكرية، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى إنشاء قواعد عسكرية في هذه المنطقة قصد إعطاء بعدا عالميا للسيطرة على مناطق النفوذ الإستراتيجية والغرض من هذا هو الحفاظ على مصالحه الحيوية في هذه المناطق.

إن استقرار منطقة الساحل الإفريقي، يعني استقرار المصالح الأوروبية والمتمثلة أساسا في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8. 7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدارسات إلى أن دول قلب الساحل تمثل ثروة بترولية هامة[4].

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خطأنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدولالساحلية الثلاث في 3 جويلية 2009[5].

ثالثا- المحدد الأمني:

اعتمد الاتحاد الأوروبي في بلورته لاستراتيجيته المتعلقة بالساحل الافريقي على المحدد الأمني، باعتباره ان الساحل الافريقي يشكل منطقة حاضنة لمجموعة من التهديدات الداخلية والخارجية، في هذا الشأن وصف منسق مكافحة الإرهاب بالإتحاد الأوروبي، أن التهديدات القادمة من منطقة الساحلالإفريقي تمتازبالتعقيد والتداخل، كما ان التقرير الوروبي للتهديدات الأمنية الجديدة لم يتبلور بصورة بارزة إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لسنة 2001، حيث لخصت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية أهم التهديدات التي يواجهها الأمن الأوروبي، بالتركيز على الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية[6].

بهذا يرى الإتحاد الأوروبي بأن التحديات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي يمكنها أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه كما يمكن أن تصل الحدود

البحرية الأوروبية (الهجرة والجريمة المنظمة)، عن طريق جنوب المتوسط[7]. فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربيةوالبحر الأحمر. كما شكلت الأزمة في مالي والنيجر وتنامي نشاط تنظيم القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في[8]:

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها القارة.

- السيطرة على المواقع الاستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي، ومراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك لمشاطئته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافةإلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

رابعا- المحدد التنافسي:

في إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في منطقة الساحل الإفريقي، يتسارع الاتحاد الأوروبيإلى ضمان أهدافه وحماية مصالحه المتواجدة في هذه المنطقة، وكذا مواجهة كبريات الشركات الدولية في الساحل الإفريقي، حيث نجد الشركات الاسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر، قطر بتروليوم kugpec في استغلال البترول في موريتانيا، كما عمل على تقوية علاقاته مع مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة ENI، هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر، شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجريا حيث أمضتفي سنة 2011 اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم[9].

كما يعمل الإتحاد الأوروبيجاهدامن أجل التصدي للنفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة وإمساكأمريكا بالملف الأمني ومن ثم، فان "مشروع "استراتيجية من أجل الساحل" هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية، التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية. فمنذ نهاية الحرب الباردة، بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في إفريقيا وتكثيف تواجدها على المستوى

الاقتصادي والأمني خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز، حيث احتل الجانب الأمني مركز الاهتمام الأمريكي، وذلك في إطار السعي الأمريكي لتأمين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقياومنطقة إفريقيا كحلفاء في ظهرها[10].

المحور الثاني: مضمون استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

بناء على التحولات الدولية المستمرة من جهة، وأمام الإنكشافة الأمنية التي تشهدها إفريقيا ودول منطقة الساحل الإفريقي بالتحديد، برزت حاجة الإتحاد الأوروبي إلى ضرورة بلورة مقاربات أمنية جديدة في إطار استراتيجية الإتحاد الأوروبي الأمنية، تتماشى مع طبيعة المشاكل والتحيات التي يعرفها الساحل الإفريقي. ففي إطار هذه المقاربات الأمنية الجديدة اعتمدالإتحاد الأوروبي على بناء استراتيجية جديدة تعتمد في مضمونها على البعد الأمني والتنموي.

بدأت بلورة هذه الاستراتيجية منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، حيث برز القلق الأوربي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل، وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا. وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة، تقدمت ثمانية دول أوربية وهي (فرنسا، ألمانيا، الدانمارك، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوربية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة، وهي الجهود التي كللت في ستة 2011 بتبني استراتيجية الأمن والتنمية في الساحل الإفريقي[11].

أولا- محاور استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي:

أتت مبادرة الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي، كمقاربة واعدة تنص وتعترف بالعلاقة الترابطية- التداخلية Interdépendance، الموجودة بين الأمن والتنمية، إذ أصبح هذا المصطلح شائع في جل الأدبيات الأكاديمية، كما أصبح مكسب رئيس بالنسبة للإتحاد الأوروبي ولسياسته الخارجية[12]. فالتركيز على الأمن الذي يعتبر محور بقاء الدولة، والتنمية هي محو استمرارية الدولة، فالإتحاد الأوروبي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

من خلال هذا المنطق يحاول مساعدة الدول الساحلية الصحراوية في تحقيق الأمن أي القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة وعلى الهجرة غير الشرعية وعلى كل النزاعات التي يشهدها الساحل الإفريقي، ومن ناحية أخرى ضمان الاستقرار وتحقيق التنمية بالمنطقة، ويتم هذا من خلال الدفع بعجلة التنمية في بلدان الساحل الإفريقي، وتقليل نسبة الفقر والقضاء على أزمة الغداء، فالهدف من هذه الاستراتيجية تحقيق الأمن للجانبين أي للطرف دول الساحل الإفريقي وللطرف الأوروبي[13].

تقوم استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي على أربعة محاور رئيسة وهي[14]:

1- تشجيع التنمية، الحكم الراشد وحل الصراعات: إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة ومنحهم فرص اقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة والعمل على تقوية مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

2- تشجيع التعاون الدبلوماسي: من خلال تطوير رؤية مشتركة وتعاون إقليمي بين الدول المعنية بهدف مجابهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة.

3- تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون. حيث أن عدم الاستقرار في المنطقة سببه مشكل التنمية وعدم سيطرة الدولة وعدم قدرة القوات المسلحة على ضمان وفرض وجودها الفعال في هذه المناطق، بسبب نقص المعدات والتكوين، وعليه فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، تضمن تقوية قدرات المؤسسات الأمنية والأمن ودولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

4- تحسين المستوى الاقتصادي: ويركز هذا المحور على محاربة عوامل بروز تطور العنف من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية في منطقة الساحل.

المحور الثالث: طرق وآليات تنفيذ استراتيجية الإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد في الساحل الإفريقي:

سيتم في هذا المحور التطرق إلى طرق وآليات تطبيق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، لكن قبل الخوض في هذه الطرق توجب عليا الأمر تسليط الضوء والعودة مجددا إلى السياقات العامة الموجهة لمحاور استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي:

أولا- الإتحاد الأوروبي كقوة تنموية/ إقتصادية في الساحل الإفريقي:

تعطي استراتيجيةالإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي، أهمية كبرى لعملية مكافحة حالات عدم الاستقرار في هذه المنطقة، حيث يعمل الإتحاد الأوروبي جاهدا على القضاء على المشاكل التي يعرفها الساحل الإفريقي والتي يعتبر منبعها الرئيس انعدام التنمية[15]. حيث ركز على البعد السوسيو اقتصادي، وكذلك البعد السياسي للتنمية في دول منطقة الساحل الإفريقي.

فبالنسبة للتنمية الاقتصادية؛ يعمل الإتحاد الأوروبي من خلال إستراتجيته المقدمة لدول الساحل الإفريقي، بتعزيز الاقتصاديات العامة للدول الصحراوية وخلق فرص تنموية فيها، كما يعمل أيضا على تعزيز الهياكل والبنى الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق فرص جديدة لعمل الجماعات المهشمة اجتماعيا في دول الساحل الإفريقي. أما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية فإستراتجيته تهتم بتعزيز ثقافة التعاون بين مختلف شعوب منطقة الساحل الإفريقي وتوسيع فرص التعليم للقضاء على الجهل والأمية وتقديم الخدمات الصحية. وبالنسبة للتنمية السياسية، فهو يعمل ضمن إستراتجيته على إصلاح مؤسسات الدول الساحلية عن طريق إيجاد حلول نابعة من داخل الدول الساحلية للقضاء على التوترات الاجتماعية والسياسية، وتشجيع عملية دعم الحوار السياسي الداخلي، وترسيخ مبادئ الحكم الراشد وتشجيع النزاهة والمحاسبة المحلية للأداء وتقوية حضور الدولة[16].

أما على المستوى الدبلوماسي، فيهتم الإتحاد الأوروبي بتطوير رؤية شاملة للدول الشركاء قصد مجابهة جل التهديدات الأمنية التي تعيشها دول الساحل الإفريقي، والتعامل مع المشاكل التنموية عن طريق إقامة حوار دائم على أعلى المستويات

ومخاطبة الشركاء المعنيين بما فيهم دول المغرب العربي والمنظمات الإقليمية كالإتحاد الإفريقي والدولية كالأمم المتحدة بشكل أكبر لتعزيز الحوار حول الأمن والتنمية في دول الساحل الإفريقي[17].

كما خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الاستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أورو منها: حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الاستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي والنيجر، أما مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إلى جانب مبلغ 150 مليون اورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوربي للتنمية لدعم الحكم الراشد وسيادة القانون وترقية القطاع الاقتصادي والتنمية الريفية وتعزيز البني التحية في دول الساحل الإفريقي[18].

أما بالنسبة للقطاع التجاري، فيعتبر الإتحاد الأوروبي من المدعمين الرؤساء للتجارة في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي، ففي إطار مبادرته لتجيع وتقديم المساعدات قصد تعزيز التجارة وترقية السياسات التجارية اعتمد مجلس الإتحاد الأوروبي سنة 2007 الاستراتيجية الأوروبية للمعونة من أجل التجارة، ويتجلى الهدف الأساس من هذه الاستراتيجية في تمكين دول منطقة الساحل الإفريقي، من استخدام القطاع التجاري بشكل أكبر لتفعيل وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة للعمل والدفع بعجلة التنمية والحد من الفقر في بلدان الساحل الإفريقي، وتتجلى أيضا هذه الاستراتيجية على زيادة التمويلات المخصصة للمساعدات التجارية والمقدرة بـ 2 مليار أورو سنويا، في هذا الصدد يعمل الإتحاد الأوروبي جاهدا من أجل الضغط على دول الساحل الإفريقي قصد التوقيع على اتفاقيات شراكة جديدة، كما تواجه عملية المفاوضات التجارية مع الدول الإفريقية صعوبات كبرى، بسبب عدم تماشي هذه الاتفاقيات مع توجهات منظمة التجارة العالمية من جهة، فضلا عن عدم مراعاتها للأولويات التنمية في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي، حيث يتجلى الغرض الأساس من هذه المعونة التجارية في إبقاء السوق الإفريقية سوق استهلاكية للمتوجات الأوروبية فقط[19].

وإلى جانب هذه المساعدات ولمواجهة الأزمة الغذائية، فان المفوضية الأوروبية خصصت مبلغ 337 مليون اورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012. هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000

مليون أورو موجهة لكل من بوركينافاسو، مالي، النيجر، موريتانيا والتشاد. كما اقر الاتحاد الأوروبي مبلغ 164,5مليون أورو من الصندوق الإضافي توزع على ست دول إفريقية وهي: موريتانيا بمبلغ13 مليون أورو، بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون أورو، مالي بـ 15 مليون أورو، النيجر بـ 42,5 مليون أورو، التشاد بـ 35 مليون أورو والسنغال بـ 5 مليون أورو[20].

ثانيا- الإتحاد الأوروبي كقوة عسكرية / إندماجية في الساحل الإفريقي:

اعتبرت أحداث 11 سبتمبر 2001، النقطة المحورية الأساسية لإصدار رؤساء دول الإتحاد الأوروبي خريطة عمل مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية في مناطق عديدة من العالم ومنها منطقة الساحل الإفريقي، حيث دعا الإتحاد الأوروبي بضرورة صياغة برنامج أمني يركز على؛ تعزيز التعاون الشرطي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية وإنهاء تمويل الخلايا الإرهابية، كما ينادي بضرورة تعزيز الأمن الجوي وتعزيز التعاون الأمني داخل دول الإتحاد الأوروبي[21].

كما اقترحت المفوضية الأوروبية بتاريخ 19 سبتمبر 2001 قرار يهتم بعملية مكافحة الإرهاب ومختلف الأفعال الإجرامية[22]، والتي دخلت حيز التنفيذ في قانون العقوبات الجنائية للإتحاد الأوروبي- تزامنا مع هذا- اعتمد الإتحاد الأوروبي قائمة تضم أسماء الأشخاص والجماعات المشتبه فيهم المتورطين في الأنشطة الإجرامية[23].

وقصد التمكن من سد الإنكشافات السياسية والاجتماعية والأصولية، وكذا صد التهديدات الأمنية القومية والفوق قومية، حاولت إستراتجية الإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد في دول الساحل الإفريقي من خلال مرتكزها الأمني على التركيز على العناصر التالية:

- مجابهة التطرف الراديكالي، ومنع العنف الأصولي.
- تقوية القدرات الأمنية لدول الساحل، وتعزيز حكم القانون وتطبيقه في القطاعات التي تحارب الإرهاب والجريمة المنظمة بطرق كفئة وبأساليب متخصصة[24].

- تعزيز الأمن الجوي ودعم القرارات الدولية الصادرة عن الجهات الرسمية وغير الرسمية، قصد محاولة رسم خطط تهدف إلى محاربة التهديدات الأمنية، وأيضا تقديم تعاون أمني فعال قائم على تدريب جيوش دول الساحل الإفريقي[25].

ولتحقيق هذه الأهداف وتعزيز سياسته الأمنية والدفاعية المشتركة، قام الإتحاد الأوروبي بإطلاق العديد من المشاريع ذات الأبعاد العسكرية والأهداف الإندماجية والإنغماسية من أجل تقوية حضوره الأمني في دول منطقة الساحل الإفريقي، حيث قام بإطلاق ثلاث مهام عسكرية/إندماجية في إطارالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع المشتركة[26]. وتتجلى هذه المهام الأمنية فيما يلي:

1- مهمة الإتحاد الأوروبي لتكوين الجيش المالي: Mission UETM

بتاريخ 18 ديسمبر 2013 وبطلب من الحكومة المالية، وعلى أساس القرار رقم 2085 لمجلس أمن الأمم المتحدة، قام الإتحاد الأوروبي بإطلاق مهمة تكوين الجيوش المسلحة المالية EuropeanTraing Mission مقرها الرئيسي هو مدينة "باماكو" وتتم التدريبات بمدينة "كوليكورو koulikoro المتواجدة بحوالي 60 كلم من المنطقة الشمالية-الشرقية لمدينة باماكو، تمت هذه العملية خلال عهدتين انطلاقا من شهر ماي لسنة 2014 لتنتهي في شهر ماي من سنة 2016، كما خصص الإتحاد الأوروبي مبلغ 33. 4 مليون أورو للعهدة الثانية التي استمرت على نطاق 24 شهر. كما تقوم مهمة تكوين الإتحاد الأوروبي للجيش المالي على الركيزتين الآتيتين ؛الركيزة الأولى: تقديم النصائح الاستراتيجية لقادة وزارة الدفاع المالية، أماالركيزة الثانية فتهتم بتكوين/ تدريب قوات الجيوش المالية فقط وعدم دخولها في عمليات القتال[27]. تهدف عملية تكوين الجيوش المسحلة المالية إلى:

- تقديم الخبرة والإرشادات، خاصة في مجال القيادة العملياتية، من أجل تمكين القوات المالية من تحقيق سيادة مستقلة للأمن والإستقرار الوطني.
- تقديم الدعم اللوجيستي، والموارد البشرية.
- القيام بالتحضير العملياتي / الإستخباراتي.
- تكوين الوحدات المقاتلة للجيش المالي.[28]

2- المهمة المدنية للإتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي: عملية EUCAP SAHEL-NIGER: بطلب من حكومة دولة النيجر، قام الإتحاد الأوروبي في جويلية 2012، بإطلاق مهمة مدنية في إطار PSDC، تحمل اسم EUCAP SAHEL-NIGER مقرها مدينة "نييامي"[29]، تهتم هذه العملية بوضع مقاربة ضمنية متماسكة، وشاملة ترتكز على حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي –بالتحديد في النيجر-، كما تقوم هذه العملية بتقديم المساعدة لحكومة النيجر عن طريق تعزيز مخططهم الأمني، ويتم ذلك عن طريق التكوين والتأطير العملي، وخصص الإتحاد الأوروبي مبلغ قدره 18. 4 مليون أورو لإنجاح هذه العملية، كما تضم هذه العملية حوالي 80 خبير دولي، أغلبيتهم ينحدرون من القوات الأمنية التابعة للإتحاد الأوروبي. كما تم تعديل الأهداف الأساسية لهذه المهمة في جويلية 2014، تماشيا مع الخبرة المكتسبة خلال تطبيقها في السنتين الأوليين[30]. تتجلى الأهداف الرئيسة من هذه المهمة في[31]:

- دعم توافقات L'interopérabilité قوات الأمن النيجيرية ومساعدتهم في تطوير استراتيجيتهم العملية.

- تعزيز القدرات التقنية للفواعل الأمنية النيجيرية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

- دعم سياسات الموارد البشرية، من خلال؛ تكوين وإدارة العتاد اللوجيستي قصد تعزيز الهدف الأول والثاني على مدى مستمر.

- دعم قدرات الفواعل الأمنية من أجل إحتواء موجات الهجرة غير الشرعية وكل ما ينتج عنها من أفعال إجرامية.

3- المهمة المدنية للإتحاد الأوروبي في الساحل: عملية EUCAP SAHEL-Mali:

في الثاني عشر من شهر جانفي 2015، ومن وراء الطلب الذي قدمته الحكومة المالية، أطلق الإتحاد الأوروبي مهمة EUCAP-MALI، والتي تعتبرعملية تكميلية لمهمة EUTM-MALI، وهم العمليتين الرائدتين للمقاربة الإقليمية للإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل الإفريقي. تهتم مهمة EUCAP-MALI، بمرافقة الحكومة المالية في إصلاح جهازها الأمني الداخلي من أجل تحقيق أكبر للأمن

والاستقرار للشعب المالي، كما تدخل هذه المهم ضمن إدارة السلطات المالية التي اتخذت سنة 2015 نقطة الشروع في عملية إعادة هيكلة قواتها الأمنية والدفاعية. تضم هذه المهمة فرقة مكونة من مجموعة من المستشارين والمكونين الأمنيين يعملون مع قادة وزارة الدفاع المالية وهذا قصد تحسين تسير الموارد البشرية وإعادة تنظيم التكوين العسكري وتكوين القيادات العسكرية القادمة. كما قدر المبلغ المالي الذي أنفقه الإتحاد الأوروبي في هذه العملية في سنة 2016 بـ 15. 25 مليون أورو[32] تهدف عملية EUCAP MALI العسكرية إلى تحقيق العناصر التالية:

- تحسين الفعالية العملياتية للقوات المسلحة المالية.
- إعادة بناء السلم الهرمي لقوات الجيش المالي.
- تعزيز دور الجهات الإدارية والقضائية في عملية تحقيق الأمن.
- تسهيل إعادة انتشار القوات المسلحة للجيش المالي في المناطق الجنوبية من البلاد[33].

إضافة إلى هذه المهام العسكرية التي قدمها الإتحاد الأوروبي في إطار إستراتجيته الموجه إلى دول الساحل الإفريقي، تم انطلاق العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الاستقرار (6. 7 مليون أورو خلال الفترة 2012-2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل لتكوين قوات القمع وتقاسم المعلومة والخبرة. كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2. 2 مليون أورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية SIPAO.(Systèmed'information De La Police d'Afrique De L'ouest)، وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس (البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأنتربول. كما منح أيضا الصندوق الأوربي للتنمية مبلغ 41 مليون أورو ما بين 2012 و2017 لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات، أما برنامج

مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر 19. 7 مليون أورو من قبل الصندوق الأوربي للتنمية[34].

ثالثا- دورالإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير شرعية وتسيير الحدود في الساحل الإفريقي:

فيما يتعلق بمكافحة موجات الهجرة غير شرعية وتسيير الحدود في دول الساحل الإفريقي، نظم حوار سياسي حول ضرورة وضع خطة عمل مركزها الأساس دول قلب منطقة الساحل، خاصة النيجر التي تعتبر منطقة عبور، ومالي التي تمثل بدورها نقطة انطلاق/ عبور لموجات الهجرة غير الشرعية[35]، قام الإتحاد الأوروبي بإطلاق مجموعة من الترتيبات قصد مجابهة خطر الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي والتي هي:

1- الصندوق الائتماني لحالة الطوارئ: يقصد بالصندوق الائتماني لحالة الطوارئ في إفريقيا؛ تلك الآلية المبتكرة التي تنص عليها اللائحة المالية للإتحاد الأوروبي، والتي تستخدم في مجال التعاون الإنمائي لحشد عدد كبير من التمويلات المقدمة من مختلف الجهات المانحة من أجل استجابة سريعة ومشتركة ومرنة ومتناسقة الأبعاد لمختلف حالات الطوارئ. فقامت المفوضية الأوروبية بإنشاء صندوق ائتماني لحالة الطوارئ في إفريقيا بهدف تحقيق الاستقرار ولمكافحة الأسباب العميقة المغذية لظاهرة الهجرة غير الشرعية والانتقال العشوائي للأشخاص في دول الساحل الإفريقي، حيث قامت بتخصيص مبلغ قيمته 1. 8 مليار أورو من ميزانية الإتحاد الأوروبي للتنمية، كما قامت الدول الأعضاء للإتحاد بتدعيم هذا الصندوق بحوالي 81. 3 مليون أورو. تستفيد من هذا الصندوق الدول الإفريقية الواقعة في الطريق الرئيسة للهجرة من إفريقيا إلى أوروبا كدول الساحل الإفريقي، دول القرن الإفريقي ودول إفريقيا الشمالية[36].

ويتبين الهدف الرئيس منه، في إعادة الاستقرار بدول الساحل الإفريقي وإدارة الهجرة على نحو أفضل، كما سيعمل على الوصول للأسباب الجذرية المفعلة للهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشيةعن طريق خلق فرص العمل، وتعزيز المساواة بين مختلف الإثنيات وتفعيل برامج الأمن والتنمية[37].

2- مشروع: Parsec Mopti-Gao: تم تصميم هذا المشروع خصيصا لتقوية التعاون في مجال أمننة الهجرة وتسيير الحدود بين دولة مالي، بوركينافاسو والنيجر. يهدف هذا البرنامج إلى:

- تقوية الأمن في منطقتي "موبتي"MOPTIو "غاو"GAO، وحسن تسيير الحدود بينهما.

- تحسين أمن المواطنين وأمن الأقاليم في إطار تعزيز دولة القانون ويتم هذا، عن طريق تقوية وتعزيز عملية تسيير المناطق الحدودية وكذا تسيير موجات الأشخاص المتنقلين من طرف مؤسسات الدولة[38].

3- مشروع Pogif: يهتم هذا المشروع بعملية تسيير الحدود في دولة "بوركينافاسو"، ودعم استراتيجية هذه الدولة في مجال تسيير مناطقها الحدودية، ويتم هذا عن طريق:

- تقوية الأطر القانونية لعملية تسيير الحدود وتعزيز دور الدولة في هذه المناطق.

- تفعيل عمل مختلف الفواعل المعنيين بعملية أمننة الحدود وذلك بالتنسيق مع الدول المجاورة لبوركينافاسو.

4- مشروع Ajusen: يهدف هذا المشروع إلى دعم الأنظمة القضائية والأمنية لدولة النيجر، من أجل مكافحة موجات المهاجرين غير الشرعيين، تجارة المخدرات والاتجار بالأشخاص.

رابعا- الإتحاد الأوروبي كقوة دبلوماسية رشيدة في الساحل الإفريقي:

شجع الإتحاد الأوربي مجمل المقاربات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث شرعت دول هذه الأخيرة بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى مجابهة الإنكشافات الأمنية والتنموية، في إطار الامتيازات الممنوحة من قبل استراتيجيةالإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل.

كما أصبح الاتحاد الأوروبي شريكا سياسيا يعزز قيادة إفريقيا في معالجة الأزمات والصراعات الإفريقية، فإن إفريقيا والاتحاد الأوروبي يريان أنه لا تزال هناك مجالات يمكن للجانبين البناء فيها من أجل دفع تعاونهما قدما، ليس فقط في تعزيز السلام والأمن في القارتين، وإنما أيضا في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك

على الساحة العالمية[39]، يمكننا تسليط الضوء على أهم النقاط التي يتوجب العمل عليها قصد تحقيق السلم والأمن وفق مقاربة دبلوماسية رشيدة بناء على مايلي[40]:

- زيادة الدعم لأجندات والقدرات الإفريقية، وخاصة جهود الاتحاد الأفريقي للتشغيل الكامل لهيكل السلام والأمن الإفريقي.

- التغلب على تحدي توفير تمويل مستدام وممكن توقعه ومرن لدعم عمليات السلام التي تقودها إفريقيا.

- تدعيم الحوار والتعاون المؤسسي، وتبادل وجهات النظر بشكل منهجي، وكذا الموافقة على وتنفيذ مواقف مشتركة إزاء القضايا العالمية.

- دعم وتعزيز دور المجتمع المدني والأطراف الفاعلة غير الحكومية في أجندة الأمن.

- الحكم وحقوق الإنسان عن طريق تعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان كسمة محورية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا حيث أن الجانبين سيبذلان جهودا مشتركة تجاه تعزيز فاعلية النظام متعدد الأطراف، وتعزيز قيم الديمقراطية، والحكم، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان[41].

خاتمة:

تعبر استراتيجية الإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد في الساحل الإفريقي بصورة دقيقة عن الإرادة القوية للإتحاد الأوروبي لاسترجاع نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل تزايد التكالب الدولي على الساحل الإفريقي.

إضافة إلى ذلك تكشف مجمل البرامج الأمنية والتنموية التي قام الإتحاد الأوروبي ببلورتها ضمن استراتيجية موجهة إلى دول منطقة الساحل الإفريقي على التحول النوعي الذي مس السياسة الأمنية والدفاعية للإتحاد الأوروبي، التي أصبحت تهتم بالعلاقة الترابطية/التكاملية الكائنة بين الأمن والتنمية في عمليات حفظ الأمن والسلم، كما أنها ترتكز على الوقاية لتكون قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية في حالات الأزمات الدولية والقارية، أين بإمكان وجود تهديد للرعايا الأوروبيين أو للمصالح الاستراتيجية الأوروبية في إفريقيا والساحل الإفريقي، كما أن انفرادالإتحاد الأوروبي نوعا ما بهذه البرنامج يمكنه من استغلال نفوذه من أجل تسليح وتجهيز القوات

الإفريقية بالعتاد الأوروبي- خاصة الفرنسي منه - الأمر الذي جعل الاقتصاد الأوروبي ينتعش بعد حالة الركود الكبير الذي عرفته.

وبالنسبة للترتيبات العسكرية/الأمنية الأوروبية، التي من شأنها أن تسمح للدول الساحلية الإفريقية بتشكيل جيوش وطنية على الدفاع عن استقلالهم والحفاظ على سيادتهم، ومجابهة كل التحديات الأمنية التي تعرفها بلدانهم، فهي تعتبر في حقيقة الأمر وسيلة للحد من هذه السيادة عن طريق رابطة التبعية، وهذا الحد راجع للبنود السرية الملزمة وغير العقلانية لاتفاقيات التعاون الأمني/العسكري بينها وبين الدول الإفريقية.

الهوامش والمراجع:

(1)- Association Pollens, "La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique?",5. Novembre. 2003, le: 22/06/2014, Disponible sur: https://bit.ly/2S01Wdq

(2)- Gaspard-Hubert LonsiKoko, "L'empreinte africaine de Français Mitterrand ", Une dynamique nouvelle, (13 Janvier 2016). Disponible sur: https://bit.ly/3kRha0J

(3)- AduBoahen,Histoire générale de l'Afrique: L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935,Paris, édition Unesco, 2000, P. 336.

(4)-Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia Hadfield. Une stratégie cohérent de l'UE pour le Sahel, Rapport de la Direction générale des politique externes de l'union européenne, Bruxelles, Mai 2012, P. 09.

(5)-Malek Merouani, Le gazoduc transsaharien coûtera plus de 12 milliards de dollars ,EL Djadel , (24 Février 2009), le: 02/01/2014, Disponible sur: https://bit.ly/3mLnWqB

(6)- Adam D. Rotfeld, L'UE a-t-elle besoin de la PESD ?,Politique Etrangère, N°.02, 2004, P.P. 364-366.

(7)- Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield. Op. cit., P.09.

(8)- رأفت إجلال، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001، ص. 10.

(9)- BérangèreRappent, Les états sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux: L'union Européenne en particulie,Grip, 06.12. 2012, P.P. 02-04.

(10)- André Bourgeot, Sahara de tous les enjeux, Hérodote, N°. 142, 2011, P.P 46-47.

(11)- Luis Simon.Alexander Mattelaer. AmeliaHadfield, Op. cit. P. 09.

(12)- Roland Sourde, L'Union et L'Afrique Subsaharienne: Quel partenariat", Occasional Parer, N°. 58,Mai. 2005, P.36.

(13)- MyrtoHatzigeorgopoulos, The EU's Strategy For The Sahel: A New Turn in EU External Action?, ISIS Europe, January 2013, P.01.

(14)- William Assanvo,Réflexions sur la stratégie sur la stratégie européenne de sécurité et de développement au Sahel, Notes D'Ovida, N°. 05, Octobre. 2001, P.P.02. 04.

(15) - FernandaFaria,La gestion des crises en Afrique subsaharienne: Le rôle de L'UE, OccasionalPaper, N°. 55, Novembre 2004, P.38.

(16)- Luis Michel, Stratégie de L'union européenne pour L'Afrique,Rapport de la Commission européenne, Luxembourg, 2006, P.15.

(17)- Fernanda Faria, Op. cit. P.43.

(18)- الإتحاد الأوروبي، الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل، 13. أكتوبر. 2013، تم الاطلاع على الموقع يوم: 12/01/2016، في:

https://bit.ly/2G6jvWo

(19)- مجموعة من الخبراء، "الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي والدول الإفريقية في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلمعا"، (لوكسومبورغ: ددن، 2011)، ص. ص 66-65.

(20)- L'Union Européenne et le Sahel,Fiche d'information. Bruxelles, 16. janvier. 2013, P.02, le: 13/06/2015, Disponible sur:
https://bit.ly/333iLu0

(21) - Stratégie européenne de sécurité, Une Europe sure dans un monde meilleur, Bruxelles, Décembre. 2003, P.06. Disponible sur:
https://bit.ly/3mS3KTW

(22)- James Cockayne, Jason Ipe, Alistair Millar, Implementing the un global conter-Terrorism Strategy in North Africa,Back Grond Paper , N°. 24-25, May. 2010, P.04.

(23)- Nora Bensaleh, Cooperation in the Europe,Nato and the European Union,Rand, 2003, P.120.

(24)- Daniel Fiott, Hans Hoebeke, The crisis where do European and African perspective meets, Polity Drief, N°.02,Mars 2013, P.25.

(25)- Anne-Sophie Traversac, L'union européenne et la lutte contre le terrorisme ,CREC, Paris,2015, P.06.

(26)- Pour le renforcement du dialogue et de la coopération entre le G5 Sahel et L'UE ,Feuille de Route, Premier bilan semestriel et perspective 2016/2017, 20. Novembre. 2015, P.05.

(27)- UE –Action extérieure, Politique de sécurité et de défense commune: Mission de formation de L'UE au Mali (UETM- Mali), Mars. 2016, P.01.

(28) - Ibid. P.02.

(29)- L'UE, Fiche d'information, L'union européenne et le Sahel, Bruxelles, 14. Mars. 2013, P.02.

(30) - EU –External Action, Common Security and Defence Policy: Mission civile EUCAP SAHEL NIGER, Avril 2016, P.02.

(31)- Ibid. P. 03.

(32)- Albrecht Conze, EUCAP forme des formateurs pour pérenniser son impact au Mali ; Journal d'information de la mission EUCAP SAHEL-MALI, N°. 02. Mai. 2016, P.06.

(33)- EU –External Action, PSDC: Mission civile: EUCAP Sahel - Mali , Juin 2016, P.P. 01-02

(34)- Luis Simon.Alexander Mattelaer. Amelia Hadfield, Op. cit. P. 29-30.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(35)- Feuille de route, Op. cit. P.11.
(36)- Commission européenne – Fiche d'information, Un fonds fiduciaire d'urgence de l'union européenne pour l'Afrique, Velleta, 12. Novembre. 2015, P.01.
(37)- Ibid.P.01 .
(38)- Ibid. P.02.
(39)- Conseil de L'Union Européenne, Le partenariat stratégique Afrique –UE: une stratégie commune Afrique –UE". Lisbonne, Décembre 2007, P.P. 02-03.
(40)- Feuille de route, Op. cit. P.P. 05-06.
(41)- Conseil de L'Union Européenne, Le partenariat stratégique Afrique –UE: une stratégie commune Afrique –UE , Op. cit. P.03.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X